وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الاقتصاد غير الرسمي.

د. عمر شريف
د. العياشي زرزار
جامعة باتنة

ملخص
عدم التنمية الاقتصادية لأي بلد، نتيجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة وما تعانيه من مشاكل العولمة السوقية ومتغيرات المحيط، أدى إلى ظهور بعض النماذج الجديدة التي تعتمد على إنشاء مشاريع صغيرة، العامل الذي أدى إلى ما يسمى بالقطاع الغير رسمي ومن أشهرها عالميا نماذج كل بنغلاديش وبوليفيا والمستشارون العلميون للمشروعات الصغيرة التي أدت إلى تغيير نموذج التمويل وإدماجها في الاقتصاد الرسمي
ما دليل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، إلا دليل إعادة النظر والاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية اقتصادها الوطني وتسليط الضوء على واقع المؤسسات الغير رسمية وما تعانيه من مشاكل وتحديات في ضل اقتصاد السوق

ABSTRACT
Non-economic development of any country, as a result of current economic conditions and are suffering from the problems of globalization market and variables Ocean, led to the emergence of some new models that rely on the establishment of projects Dgarh, the factor that led to the so-called sector unofficial is best known globally that has been in Bangladesh-Bolivia and scientific advisers for small-scale projects that have changed the funding model and integrate them into the formal economy Algeria evidence adopted economic reforms, allowed her to reconsider and account for small and medium enterprises for the development of the national economy and to shed light on the reality unofficial institutions and the problems that affect them and the challenges in the best market economy

مقدمـــــة

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك من معظم الدول باختلاف درجات النمو بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية. وينبع هذا الاهتمام من دورها المتزايد في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في زيادة الصادرات وقدراتها على الابتكار والتجديد و فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيير والمحافظة على استمرارية المنافسة وتقويتها و قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

إن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر مند التسعينات من القرن الماضي سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به في تنمية الاقتصاد الجزائري ولدا فان هده الدراسة ستسلط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية في الجزائر ومشاكلها والتحديات التي تواجهها في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وهل بإمكان هده الوحدات غير الرسمية المساهمة في تنمية الاقتصاد وإحداث الاستخدام التام.

I-مفهوم وتقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

1- مفهوم **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا ظهرت عدة المفاهيم التي تختلف نسبيا بإختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المؤسسات.

فنجد البعض يصنف المؤسسات حجما بحسب رأس ماليها و ومجوداتها، و بالمقابل نجد من يفضل عنصر عدد العمال، أو من يختار كمية الإنتاج أو حجم الأعمال، أو من يميل إلى طبيعة العلاقات القانونية والشخصية والإدارية داخل المؤسسة **(1)**. ومن هذا المنطلق نجد دولا قد ركزت على تصنيف دون أخر فبرز مثلا في إيطاليا واليابان وإيرلندا مفهوم يرتكز على مؤشر الموجودات الثابتة**(2)**، بينما نجد بلجيكا إعتمدت على مؤشر الميزانية، أما بريطانيا فقد إستخدمت مؤشر عناصر الإنتاج.

لكن المفهوم المتداول على نطاق واسع هو المفهوم الفرنسي الذي تبنته الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGPMEعلى إعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي" تلك التي يتولى فيها قادتها (شخصيا و مباشرة) المسؤوليات المالية و الإجتماعية و التقنية و المعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة" (3).

2- <u>المشاكل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>: إن أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها مرتبطة أساسا بـــ:

1- ضعف تنافسيتها: سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية بسبب هشاشتها أمام قوى المنافسة الدولية.

2- صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة.

3- مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية ودخول الأسواق المالية.

4- مشكلات الجمارك.(4)

5 - العجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار.

وهو ما دفع إلى العمل على إحداث آليات مالية تتلاءم وخصوصية هذه المؤسسات، وبالرغم من أن البنوك العمومية ساهمت في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج، أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001، حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30,72 % من مجموع التمويلات.

6- نقص العمالة المدربة: وذلك بسبب:

7- مشكلات الضرائب.

وفي الجزائر تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عمليات إعادة استثمار الفوائد، مما لا يسمح لها بالقيام باستثمارات في إطار تجديد آلاتها الإنتاجية، إضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على نشاطها الإنتاجي، يتمثل في ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة، كساد الإنتاج وذلك لأن هذه المشاريع تتعامل مع مستهلك قدرته الشرائية ضعيفة ومع سوق وطنية ضيقة عادة.

8- المشكلات التسويقية (5)

وقد خلص الاستقصاء الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى، إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق حسب طبيعة نشاط المؤسسة ما بين 6 أشهر إلى 03 سنوات، والسبب يرجع إلى مجموعة من القيود أهمها:(6)

1- قيود إدارية: وتتمثل في تنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية.

2- قيود بنكية: وتتمثل في طول فترة دراسة ملفات القروض وصعوبة الحصول على قرض بنكي.

3- العقار الصناعي: وتتمثل قيوده في صعوبة الحصول على عقار وعلى عقود الملكية.

قيود أخرى: كارتفاع مستوى الرسوم واشتراكات الضمان الاجتماعي،....إلخ.

3- <u>تقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر</u>:

حدد المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

تتميز هذه المؤسسات بتوفر قدر معتبر من الاستقلالية، والمرونة تجاه تغيرات المحيط، إضافة إلى بساطة هيكلها التنظيمي، وسهولة مراقبة تسييرها، مما يمثل نقاط قوة لها، فيما تتجلى نقاط ضعفها في محدودية مواردها وأسواقها، وهشاشتها أمام قوى المنافسة المحيطة بها، في ظل المنافسة المتزايدة (7).

وقد بلغ عـــدد المؤسسات الصغـــيرة والمتوسطة نهايـــة العام المنصـــرم 2007 حسب آخـــر تصريح لوزيـــر القطـــاع 297599 مؤسسة، أي ما يقارب 300 ألف، مقابل 270545 عـــام 2006.

إذ تم إنشاء 27054 مؤسسة عام 2007، مقابل 23829 مؤسسة عام 2006، فيما بلغ عدد المستخدمـــين عام 2007 أكـــثر من 1.04 مليـــون، مقابل 1.03م عام 2006.

وقد عرف مسار تطـــور هذا النـــوع من المؤسسات أربع مراحـــل رئيسية من 1962 إلى 1999 وتميزت بمعدل إنشاء 600 مؤسسة سنويـــا، غير أنه ابتداء من 1992 غداة إصـــدار الإطار القانونـــي للاستثمار الخـــاص، بلغ عدد المؤسسات 103925 وبعد صدور الأمـــر رقم 96 / 01 في 10 جانـــفي 1996 المحدد للقواعد المسيرة للصناعات التقليديـــة والحـــرف سهـــّلت عملـــية إعـــادة الهيـــكلة من إحصاء 150 ألف حرفـــي سنة 1998.

كانت مرحـــلة 1999 – 2007 حاســـمة في مجـــال ترقية هذه المؤسسات وتطويـــرها، خاصة بعد القانـــون التوجيـــهي لترقـــية المؤسسات عام 2001 إذ سجـــلت زيـــادة في إنشاء المؤسسات بنســـبة 86.57 % (8).

ففي عـــام 2006 كانت هذه المؤسسات تتوزع حسب القطاعات كما يلي:

– البـــناء والأشـــغال العمومـــية: 28.93 %، الإطعـــام والفندقـــة: 6.5%

– الصناعـــات الغذائـــية الفلاحـــية: 6.55 %، الخدمـــات للعائـــلات: 7.14%، النـــقل والاتصـــالات: 9.04 % التجـــارة 16.29 %، قطاعـــات أخـــرى: 25.55%

يتركـــز أكـــثر من نصـــف تلك المؤسسات في الشـــمال (10 ولايـــات) وهو ما يعبر عن ضعـــف سياســـة التـــوازن الجـــهوي، وعدم فعالـــية السياســـات المتعاقـــبة الخاصـــة بتنمـــية الجـــنوب، على الرغم مما تمنحـــه من امتـــيازات خاصـــة.

لقد سعـــت السلطـــات العمومـــية إلى إنعـــاش هذا القطـــاع، والذي تُوج بالمصادقـــة على القانـــون رقم 01-18 المـــؤرخ في 2001/12/12، الذي قد يضـــمن عـــددا من الآلـــيات ما تـــزال لحـــد الآن تنتظـــر التفعـــيل، على غرار الصنـــدوق الوطنـــي لضـــمان القـــروض، مراكـــز الدعـــم أو التسهـــيل،

المجلس الوطني الاستشاري ونظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية (9).

II- القطاع غير الرسمي وتطور نماذج تمويل المؤسسات الصغيرة غير الرسمية:

إن القدرة الضاربة لإنشاء المشروعات الصغيرة تتمثل في طريقة التمويل ولقد استطاعت بنجلاديش أن تقدم النموذج الأساسي في تمويل المشروعات الصغيرة جدا والذي يعتمد على فكرة بنك القرية ، وبناء على هذا النموذج ظهرت نماذج أخرى في العالم هذا ويمكن تمييز التطور التاريخي لتمويل المشروعات الصغيرة جدا في ثلاث مراحل هي كآلاتي(10) :

1- بنك القرية (من بنجلاديش) Grameen Bank
2- بنك الجنوب (من بوليفيا) Banco Sol
3- المستشارون العالميون للمشروعات(من الولايات المتحدة) Enterprise Mentors International

1- بنك القرية: قدم الاقتصادي المبدع محمد يونس من بنجلاديش فكرة بنك القرية في السبعينات من القرن العشرين ، وتعتمد الفكرة على وجود منظمات غير حكومية تقدم قروضا صغيرة الحجم بسعر الفائدة السائد، ولكن تمتاز القروض بأنها لا تحتاج إلى ضامنين للمقترضين أو ضمانات للقروض كما أنها لا تحتاج إلى تاريخ سابق (أو سمعة مالية) قوية للاقتراض. ويقوم المقترضون بسداد أصل القرض وفوائده، ولقد أثبتت التجربة إن معدل سداد القرض والفوائد عالي، ويرجع ذلك إلى الضغوط الاجتماعية التي يمارسها المقترضين على فهم البعض وعلى الثقة في المقترضين.

وترجع فكرة بنك القرية إلى أن 80% من تعداد بنجلاديش يعيشون في القرى وبينما يقوم الرجل بالفلاحة تسعي المرأة إلى تحسين دخلها من خلال المنتجات المنزلية والخدمات التي تنطلق من المنزل وحيث أنه يصعب الاقتراض من البنوك لأغراض الإنتاج المنزلي المتميز بغير الرسمية كما أن المرأة في بنجلاديش ليس لديها ما تقدمه كضمانات للبنك ، هذا بالإضافة أن البنك لا يستطيع أن يقدم قروضا في منتهى الصغر لان تكلفة إصدار القرض (وهي تكلفة ثابتة لا تختلف من القرض الكبير للقرض الصغير) ستكون عالية على مثل هذا القرض الصغير، كما أن البنوك التقليدية تشترط أحيانا موافقة الزوج ، كما تتطلب ملئ العديد من النماذج بالإضافة إلى اشتراطها درجة من التعليم لمن يقترض ولهذا ظهرت فكرة بنك القرية التي تقدم بإقراض مجموعة من سيدات القرية ، وهن يتقاسمن القرض ويقدمن الدعم والنصيحة لبعضهن البعض، ويمثلن نوعا من الضغط على بعضهن

البعض في سداد القرض وفوائده وبالتالي فإن مجموعة السيدات يمثلن ضمانات لكل سيدة في المجموعة، ولقد كانت النتائج باهرة لفكرة بنك القرية:

أكثر من 2.2 مليون فرد مقترض،5 مليون عائلة استفادت من هذه القروض

37 ألف قرية استفادت من هذه التنمية، تم تقديم أكثر من 2 بليون دولار كقروض.

زاد التوفير إلى 80 مليون دولار، أكثر من 1000 فرع لبنك القرية.

_ **2- بنـــك الجنوب:** تم إنشاء بنك الجنوب في بوليفيا بعد مجموعة من الجهود الاقتصادية والسياسية التي ساهم فيها قادة الدولة ورجال الأعمال فيها والسياسيون ، وذلك لبناء كيان اقتصادي غير خاضع للدولة ويساهم في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر، ولقد قامت هذه المجموعة من القادة ورجال الأعمال والتي سميت مجموعة اكسيون Accion - بالاتصال بالمسؤولين الحكوميين لتسهيل إنشاء البنك وتفعيله ، كما قامت نفس المجموعة بتكوين حصيلة مالية تكون نواة لأول قروض مقدمة .

ولقد تم إنشاء بنك الجنوب كحصيلة لكل هذه الجهود ، وهو بنك هادف للربح حتى يستطيع الحفاظ على نفسه والإنفاق على العمليات من هذه الأرباح ، ولقد زادت قدرة البنك على البقاء من خلال فوائد القروض التي يقدمها ومن خلال الاستثمارات الخاصة بحسابات التوفير التي فتحها المقترضون من فوائض أرباحهم هذا ولقد كانت أغراض بنك الجنوب كالأتي:

أ- الوصول إلى الطبقات الكادحة التي تحتاج إلى قروض ، وبشكل مباشر، مع التركيز على المرأة باعتبارها الأحوج في تمويل المشروعات المنزلية غير الرسمية .

ب - تقديم خدمة متكاملة لا تركز فقط على التمويل وتقديم القروض، بل تمتد إلى تقديم الاستشارات الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة وطريقة إدارتها، كما امتد أيضا إلى التدريب على مهارات إدارة المشروعات الصغيرة.

ج تقديم معاملة متميزة للمقترضين، بمعاملة تعتمد على الاحترام والثقة.

3- المستشارون العالميون للمشروعات: تم إنشاء هذه المنظمة غير الساعية للربح في مدينة سانت لويس بولاية ميسوري بالولايات المتحدة من مجموعة من المتطوعين الأمريكيين ذوي الصلة السابقة والعلاقة بالفيليبين (كونهم من العاملين أو الجنود السابقين في الفيليبين) هذا وقد تم إنشاء فرع ممثل لهذه المنظمة في مانيلا بالفلبين، وتقوم بتشغيل كافة عامليها ومديريها من الفلبين.

هذا ولقد كان من أغراض هذه المنظمة ما يلي:

1- تقديم قروض قصيرة الأجل للمشروعات الصغيرة.

2- اتسمت هذه القروض بأنها قروض جماعية مثل بنك القرية في بنجلاديش ، وبنك الجنوب في بوليفيا

3- تقدم المنظمة خدمات أخرى من أهمها تقديم الاستشارات وبرامج التدريب في مجالات إنشاء المشروعات الصغيرة، ودراسات الجدوى، ودراسة السوق، وتحديد الاحتياجات المالية.

ولقد استطاعت هذه المنظمة أن تحقق الإنجازات التالية:

_ تقديم 6000 قرض.
_ شارك 26 ألف مشارك في برامج التدريب.
_ تقديم 6000 خدمة استشارية.
_ ميزانية حجمها مليون دولار سنويا.
_ امتدت خدمات المنظمة من الفلبين إلى المكسيك وجواتيمالا.

III- أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور و تنامي الاقتصاد غير الرسمي نذكر منها:

1_ البطالة و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: تعتبر البطالة أحد أهم أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال و على الدخل اللازم لمعيشتهم و أهاليهم ، و هذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان و العجز عن توفير المتطلبات الأساسية الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى الإنظمام إلى الاقتصاد غير الرسمي و ممارسة النشاطات غير المسجلة و غير المصرح بها لدى السلطات الإدارية و الجبائية و قد ارتفع معدل البطالة في الجزائر م

9,7% في 1985 إلى 29,5% في 2000 لينخفض إلى 23,7% سنة 2003.

الجدول رقم (1) يوضح ذلك

السنوات	1985	1988	1989	1990	1991	1992	1997	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	9,7	12,6	18,1	19,8	20,7	23,8	28,6	29,0	29,5	27,30	25,9	23,7

المصدر : 1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون التقرير الاقتصادي العربـــي الموحد سبتمبر 1996 ص 168 من سنة 1985 إلى سنة 1999.

2- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ما بين سنة 2000 -2003.

و قد تسبب هذا الوضع في انتشار و تكاثر الممارسات غير الشرعية (التجارة غير المشروعة) التي تحتاج جميع النشاطات بأشكال مختلفة و خاصة قطاع التجارة.

و بالفعل فإن مصالح التخطيط التي تقدر اليد العاملة انطلاقا من المعطيات الديموغرافية، و الشغل المنظم انطلاقا من حصائل تقدمها مختلف المصادر الإدارية و كذا نسبة البطالة انطلاقا من معادلة اقتصادية رقمية مع نمو الناتج الداخلي الخام تحصلت في الأخير على نسبة التشغيل غير المنظم قدرت بـــ 14,33% سنة 1996 باستثناء قطاع الفلاحة. و تظهر هذه المعطيات لسنة 2003

مقارنة بسنة 1999 تطورا إيجابيا للتشغيل غير المنظم (غير الرسمي) قدره 8,2% في حين لم تبلغ نسبة تطور التشغيل المنظم إلا 3,9%.

و الجدول الموالي : رقم (2) يوضح تطور التشغيل الرسمي و غير الرسمي: بالآلاف.

	1992	1997	1999	2003
1-التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6027
بما فيه أشكال أخرى للتشغيل	-	-	264	285
2-التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي عن إجمالي التشغيل	13,8	19,4	15	17,2

المصدر: 1 مندوبية التخطيط2003.

2 – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2004 ص 90.

و هكذا انتقلت خلال السنوات الأخيرة نسبة التشغيل غير الرسمي من 15% سنة 1999 إلى 17,2% سنة 2003 و باستثناء قطاع الفلاحة انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي من 18,6% إلى 21,9% ،

و هذا ما يدل توسع نطاق القطاع غير الرسمي و طاقة استيعابه لمعدلات البطالة المتزايدة في الجزائر.

2_ الفقـــر و الاقتصـــاد غير الرســـمـــي في الجزائر: إن ضخامة البطالة الناجمة عن فقدان مناصب الشغل و ندرة إنشاء مناصب الشغل المهيكلة قد زادت من جهة من حدة تدهور ظروف الحياة و نوعية المعيشة و أدت من جهة أخرى إلى إعادة ظهور ظاهرة الفقر و انتشارها لدى شرائح أخرى من السكان الذين كانوا يحضون بحماية الدولة في الماضي .

و يبدو أن انتشار الفقر حسب كل فئة اجتماعية مهنية قد مس البطالين بصفة عامة و العمال الموسميين و عمال الزراعة الدائمين أولئك الذين يعملون في إطار عقود محددة المدة، و يمكن تشبه الفقر بالعمل غير المستقر.

إن السكان الأكثر فقرا هم في غالبيتهم سكان الريف 68% و يزيد معدل أفراد الأسرة الأكثر فقرا عن ثمانية (8) أشخاص في حين أن المعدل الوطني لعدد أفراد الأسرة لا يتجاوز 6,6 أشخاص. و حتى و إن كان معظم السكان الفقراء يوجدون في الريف فإن الفقر قد ازداد في الوسط الحضري تلازما مع مستوى البطالة عند هذه الفئة.

و بالفعل تشكل البطالة المصدر الرئيسي للفقر، و هذا الارتباط بين البطالة و الفقر و الاقتصاد غير الرسمي يظهر عند الاستناد إلى المعطيات المتعلقة بنفقات الأسر و

عدد البطالين الموجودين ضمن هذه الأسر، من خلال تحليل نتائج التحقيق الخاص بالاستهلاك الأسر الذي أجره الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000. و يظهر ذلك من خلال ما يلي:

– عند عتبة الفقر العام فإن انعكاس الفقر أقوى عند الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأشخاص البطالين (3 بطالين فما فوق).

– عند عتبة الفقر المدفع أو الغذائي، فإن الأسر التي تضم أكثر من 03 بطالين تمثل بشكل غريب أضعف نسبة للفقر، و فضلا عن ذلك فإن الفروق في الانعكاس حسب عدد البطالين ضمن الأسر ليست هامة.

و قد تدفع هذه المؤشرات إلى الاعتقاد أن عدد البطالين لا يؤثر بصفة مباشرة على الفقر المدفع و أن مدا خيل الأسر التي تضم ثلاثة (03) بطالين فما فوق تساعدها بنسبة 97,25% على أن تكون بمنأى عن الفقر الغذائي(المدقع). و يتجلى من ذلك أن نسبة 84,4% من الأشخاص المنتميين إلى أسر تظم 03 بطالين فما فوق يعيشون فوق عتبة الفقر العام. و عند هذا المستوى من التحليل و في غياب معلومات تكميلية حول ظروف معيشة الأسر المصنفة فوق عتبة الفقر الحاد أو العام يطرح بتساؤل حول مصدر مدا خيل هذه الأسر التي يكون منبعها النشاط غير الرسمي.

و تأتي مدا خيل القوت هذه من النشاطات و المساعدة الاجتماعية العمومية ، و من التضامن التقليدي و كذا بصفة خاصة من النشاطات الموازية العرضية ذات الدخل الضعيف (الوظائف المؤقتة، الموسمية العقود محدد المدة و الإجراء المؤقتين) يعني الاقتصاد غير الرسمي.

الجدول رقم (3) توزيع حدود الفقر الغذائي و العام حسب عدد البطالين لسنة 2000.

عدد البطالين	التأثير على عينة الفقر الغذائي	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي	التأثير على عتبة الفقر العام	التوزيع حسب عينة الفقر العام
عدم وجود بطالين	%2,87	%50,80	%10,15	%46,04
بطال واحد	%03,50	%28,03	%14,96	%30,70
بطالان اثنان	%03,57	%14,37	%13,22	%13,61
3 بطالين فما فوق	%02,75	%6,80	%15,23	%9,65
المجموع	%03,10	100,00	%12,12	100,00

المصدر: تحقيق عن استهلاك الأسر أنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000.

باستقراء بيانات الجدول: يتبين بان بنية الاستهلاك الخاص بالأسر من خلال التحقيقات لسنتي 1988 – 2000، تسمح بتسجيل ما يلي(11):

أ-التغيرات في تخصص نفقات الأسر: خصصت الأسر الجزائرية 44,6% من ميزانيتها للتغذية في حيز كانت هذه الحصة تقدر بنسبة 52,5% في سنة 1988 و هو الأمر الذي يؤكد تحسن مستوى معيشة الأسر

ب-إن بنية نفقات الأسر خلال سنة 2000 تبين أن حصة النفقات المخصصة للسكن تشغل حيزا أكثر أهمية من تلك التي كانت مخصصة سنة 1988 فانتقلت هذه النسبة من 7,7% في سنة 1988 إلى 13,6% سنة 2000.

جـــ-تقليص الفوارق : كانت نسبة 20% من السكان الأكثر حرمانا تستهلك 6,5% من الاستهلاك الإجمالي خلال سنة 1988 و كانت نسبة 20% من السكان الأكثر ثراءا تستهلك نسبة 47,2% و انتقلت هاتان النسبتان في سنة 2000 على التوالي إلى 7,8% و إلى 43,2%و تقلص الفارق لـــ 5,3 كالنقاط في خلال 12 سنة و يعود تقليص الفوارق إلى تباطؤ وتيرة استهلاك الفئات الأكثر ثراءا، أكثر مما يعود إلى تحسين وتيرة استهلاك الفئات الأكثر حرمانا.

أما على الصعيد الاجتماعي، يرى البعض أن القطاع غير الرسمي هو إجابة تلقائية لتقليص الفقر و الفوارق الاجتماعية، حيث يسمح للفئات الأكثر حرمانا بالحصول على حد أدنى من الموارد للعيش، بالإضافة أنه شكل لإعادة توزيع المداخيل.

و يكمن السبب الرئيسي في فشل الاقتصاد الحديث في عدم امتصاص الطلب المتزايد على العمل مع عدم التمكن العديد المتزايد لطالبي العمل، من إنشاء مناصب شغل جديدة لمواجهة ظاهرة النزوح الريفي.

أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في إخفاء المشاكل المتنامية و المرتبطة بالآفات الاجتماعية، بالسماح للفقراء و المهمشين بالعيش لأن الدولة عجزت عن القيام بمهامها في الاستجابة للاحتياجات السكان.

3- <u>المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة غير الرسمية</u>

وعددت أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة غير الرسمية في الوطن العربي والجزائر خاصة. والتي تتمثل بالتمويل، عدم القدرة على إعداد الخطط، محدودية رأس المال، انخفاض هامش الربح، عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بالإضافة إلى عدم القدرة على وضع خطط تسويقية واستخدام موارد بشرية ماهرة(12).

كما توجد عدة أنشطة تسمح بمساهمة منظمة العمل العربية في دعم وتشغيل الشباب من خلال تطوير الصناعات الصغيرة غير الرسمية ومن هذه الأنشطة:

-قيام مكتب العمل العربي بالسعي لإقامة الشبكة العربية حول الصناعات الصغرى بالتعاون مع وزارات العمل والصناعة في البلدان العربية من ناحية ومع صناديق التنمية الاجتماعية والتشغيل من ناحية ثانية.
- إقامة نشاط حول تمويل الصناعات الصغرى بالتعاون مع الصناديق العربية للتنمية الاجتماعية والتشغيل من ناحية ومع صناديق التنمية العربية لتقييم تجربة تمويل هذه الصناعة خاصة التمويل المصغر.
- اعتماد منهج تنمية الصناعات الصغرى لتوليد فرص عمل دائمة ومجزية.
- إعطاء الأولوية في الدعم لإنشاء هذه الصناعات لفئة الشباب
-عدم الاكتفاء بهذا المنهج بل صياغته في إطار متكامل مع وسائل توليد فرص العمل
- أن تكون العناية المتوازنة والمتكاملة بجانبي الحماية الاجتماعية من ناحية وجانب الإنتاجية من ناحية **أخرى**.

الخـــــــــــــلاصة

إن ازدياد المعاناة والفقر في كثير من دول العالم، مع عدم نجاح مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأربعين عاما الأخيرة من القرن العشرين قد دفعا ناحية ظهور نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد على الوصول إلى متلقي الخدمة الأساسية وهو الشخص الذي يحتاج إلى معونة اقتصادية أو مالية أو إدارية تساعده على إنشاء مشروع صغير جدا يساعده على كسب رزق والعيش بكرامة، وكثير من المشروعات الصغيرة جدا (مؤسسة مصغرة) تنشأ في القطاع غير الرسمي أو القطاع المنزلي في الاقتصاد ولقد ظهرت تجارب عالمية في تمويل المشروعات الصغيرة من أشهرها بنك القرية في بنجلاديش والذي أثرى تجارب أخرى مثل بنك الجنوب في بوليفيا ثم المستشارون العالميون للمشروعات الصغيرة وما غير دلك من طرق التمويل.التي تمكن من ادماج هده الوحدات غير الرسمية في مؤسسات الاقتصاد الرسمي لدعم ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.
كما يستوجب إعادة النظر في علاقة الجهاز الضريبي بالممول للمشروع الصغير حتى يتسنى له البقاء في الجو التنافسي قي ظل الانفتاح الاقتصادي.ودلك لا يتم إلا بإتباع الإجراءات الآتية:

1- إعفاء بين 3-5 سنوات للوحدات غير الرسمية التي تسجل نشاطها أدى مصلحة الضرائب.

2 _ تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقضاء على الاقتصاد الخفي.

3ـــ_ تمكين النظام الضريبي من المتعاملين الاقتصاديين.

4- تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدات (المؤسسات المصغرة)بصورة تدريجية بحد أقصى 50 بالمئة من الضريبة المستحقة في حالة التامين على المنشاة.

5- تقديم وسائل عديدة ويد المساعدة لجدب القطاع غير الرسمي.

6- منح تسهيلات للوحدات غير الرسمية لتعظيم مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

W.W.W pmeart-dz.org/fr/Bulletin 2005.php(1)

claration ministérielle d'Istambul « promouvoir la croissance é La d(2) des PME innovantes et compétitives sur le plan international » juin 2004, sur le site :www.oecd.org/document /28/02340.fr

(3) نذير عبد الرزاق. قروي أحمد الصغير، إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجمل محاضرات الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المؤسسات، بسكرة، 12-13 أفريل 2004، ص 54.

CNES: pour une politique de développement de la PME en (4) Algérie, Rapport2003

(5) لخلف عثمان ،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ــ دراسة حالة الجزائر ــ لأطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

(6) مشروع التقرير السنوي حول التنمية البشرية لسنة 2000 . نوفمبر2000، CNES ، الجزائر.

(7) استناد إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، 2003.

(8) يومية الخبر، العدد 3406لـــ 2002/02/25.

(9) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2003 ص.ص 81 – 92 .

(10) بودلال علي (2007) الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (واقع و آفاق).منشورات مجلة الإدارة و الاقتصاد جامعة الأغواط العدد ..07

(11) PNUD ; rapport annuel sur le développement humain 2000

(12) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2003 ص.ص 81 – 92 .